



## بيان

مباشرة بعد إجتماع لجنة المفاوضة الجماعية الخاصة بالسكن، إنعقد يومه السبت بالمقر المركزي للإتحاد العام بالدار البيضاء إجتماع أعضاء المكتب الوطني لمناقشة النتائج الأولية لملف السكن، ومن باب المسؤولية الملقاة علينا كنقابة مفاوضة، فإننا نؤكد أن هذا الملف لازال يشكل عقبة كبيرة في وجه السلم الإجتماعي لما يشوبه من تناقضات خطيرة في ظل غياب سياسة سكنية واضحة مبنية أساساً على إحترام الشغيلة من خلال رد الإعتبار لفئة أفنت عمرها في خدمة المجمع من أجل إستمراره في إحتلال الريادة على الصعيد الدولي، لتكافأ باللامبالاة والإقصاء الممنهج. فإذا كنا قد تفهمنا صعوبة الرجوع بالملف إلى ما قبل 2008، فإننا نرفض وبشدة المنطق الحالي المتمثل في الخروج من الأزمة بشكل سريع بدون إعتبار لهذه الفئة من جهة وكذا خطورة التراجع عن بعض القرارات خلال إجتماع الجمعة 24 فبراير والتي تم الإتفاق عليها خلال لقاء الجمعة 03 فبراير 2012.

فالحديث عن إجتماع 24 فبراير 2012 كان بمثابة صفحة أولى من صفحات ملف السكن تحت عنوان الأئمنة التي طال إنتظارها وكانت ما بين مقبولة ومرفوضة في آن واحد حسب طبيعة العقار بكل مركز، إلا أننا نسجل ضرورة طي صفحة الأئمنة عن طريق مراعات طبيعة مشاكل كل مركز على حدة والمرور إلى الصفحة الثانية من الملف ذات الأهمية القصوى، ألا وهي الشغيلة المقبلة على التقاعد. فبخصوص الصفحة الأولى المتعلقة بالأئمنة، أكد أعضاء المكتب الوطني على ضرورة إجتماع لجنة السكن في الأيام القليلة القادمة وإعادة النظر في الأئمنة ببعض المراكز والتفكير في القدرة الشرائية للشغيلة بعيداً عن الفكر الضيق الذي يروج له البعض في قيمة الربح كوسيلة لإقناع الشغيلة.

إما الصفحة الثانية والتي نعتبرها وصمة عار على جبين مسؤولي المجمع، فهي تلك الفئة التي تم الدفع بها بشتى الطرق لإعتماد حلول بصيغتها الحالية، إنطلاقاً من دعم السكن "SL" كحل وحيد 186000DH في غياب تام لمبدء العدالة الإجتماعية في ملف أخرى بنا أن نقف مسؤولين أمام التاريخ قبل فوات الأوان، ونعطي لكل ذي حق حقه، وصولاً إلى الحرمان من الإستفادة من الحد الأقصى من المبلغ الجزافي للمساعدة على اقتناء السكن 25% بعد أن كنا قد أبلغنا هذه الفئة ببوادر الإنفراج الجزئي لتكتفي الإدارة بحذف "SIMULATION".

كما أكد أعضاء المكتب الوطني على رفضهم سياسة التماطل المتبعة في التعامل مع ملف فوسبوكراع الذي لا زال كما هو منذ عقود رغم إعتراف السيد المدير العام الحالي وتأكيد على ضرورة حل ملف السكن سنة 2008 ونحن الآن في بداية سنة 2012.

وعليه، فإن المكتب الوطني يطالب بإتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لإيجاد حلول بجميع المراكز الفوسفاطية متمثلة في:

- ✓ مركز الجديدة: إعادة النظر في الأئمنة بشكل عام ومناسب يتلائم مع القدرة الشرائية للشغيلة، والإسراع بإخراج المشاريع المتبقية لحيز الوجود.
  - ✓ مركز خريبكة: إعادة النظر في أئمنة المتر المربع للشقق 4000 درهم، وإعادة الترتيب في الإستفادة من البقع بالهناء،
  - ✓ مركز أسفي: غياب رؤية واضحة للمشاريع الحالية : مصير ساكنة حي أوريدة، المساحة المقلصة بشقق أسفي 2 ومآل 22 بقعة؟ مآل تسوية ملفات تجزئة ونام 2، عمارة لام بأسفي 1.
  - ✓ مركز اليوسفية: رفضنا التام للمبلغ الخيالي للمساكن المعروضة على أساس 4000 درهم للمتر المربع وضرورة إيجاد مشاريع جديدة تتلائم مع القدرة الشرائية للشغيلة،
  - ✓ مركز الدار البيضاء: إعادة النظر في الأئمنة المقترحة بمشروع بوسكورة وإيجاد حل لمشكل العمال النشيطين المستفيدين من دعم السكن الهزيل 40000 درهم.
  - ✓ مركز بنجرير: فتح المجال أمام الشغيلة للإستفادة بغض النظر عن المدة الضرورية لحق الإستفادة من التفويت.
  - ✓ مركز فوسبوكراع: تمكين العمال من المبلغ الجزافي (PH+50% 60%) تماشياً مع مبدأ حرية الإختيار علماً أن نسبة كبيرة حكم عليها بالعمل ببوكراع ونرفض أن يحكم في مصير إستقرارها بعد 30 سنة من العمل كما ندعو إلى إخراج مشروع 15 هك للوجود ومشاريع العمران المتمثلة في إقتناء شقق بأكادير ومراكش وبقع بالعيون.
- وإذ نؤكد أن تدخل السيد الرئيس المدير العام للمجمع من أجل إنصاف الشغيلة بصفة عامة والمقبلة على التقاعد بصفة خاصة سيحد من جو التوتر الحالي فإن الظرفية الحالية للمجمع الشريف للفوسفاط، تلزمنا بدعوة كافة الفوسفاطيين بالتكتل وراء الإتحاد العام للشغالين بالمغرب لإعادة الإعتبار للعامل الفوسفاطي.

عن المكتب الوطني

